S/PRST/2015/18

الأمم المتحدة



Distr.: General
28 October 2015
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٧٥٤٦، المعقودة في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، في ما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون ”الحالة في بوروندي“، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

”يعرب مجلسُ الأمن عن بالغ القلق إزاء ازدياد انعدام الأمن واستمرار تصاعد العنف في بوروندي، وإزاء المأزق السياسي الذي لا يزال البلد يشهده والذي يتسم بغياب الحوار بين أصحاب المصلحة البورونديين.

”ويحيط مجلس الأمن علماً باجتماع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المعقود في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ بشأن الحالة في بوروندي، وبالبيان المعتمد في تلك المناسبة بما يحتويه من خطوات مقبلة مقترحة.

”ويساور مجلس الأمن القلقُ العميق إزاء ازدياد الحالات التي يتم فيها انتهاك حقوق الإنسان وخرقها، بما في ذلك الحالات المنطوية على إعدام خارج نطاق القضاء، وأعمال تعذيب وغير ذلك من ضروب المعاملة القاسية و/أو اللاإنسانية و/أو المهينة، وحالات الاعتقال التعسفي والاحتجاز غير القانوني. ويعرب مجلس الأمن أيضا عن بالغ القلق لتفشي ظاهرة الإفلات من العقاب، وكثرة عمليات الاغتيال التي تقع يوميا، وتقييد التمتع بحرية التعبير، بما في ذلك ما يتعرض له الصحفيون، وإزاء استمرار تردي الحالة الإنسانية التي أفضت إلى نزوح أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ مواطن بوروندي طلباً للجوء في بلدان الجوار. ويثني مجلس الأمن على الجهود التي تبذلها الجهات في المنطقة للاستجابة للأزمة الإنسانية وتوفير الموارد اللازمة للاجئين البورونديين.



281015 281015 15-18830 (A)



''ويدين مجلس الأمن بشدة جميع انتهاكات حقوق الإنسان وخروقاتها وأعمال العنف غير المشروع التي يرتكبها في بوروندي كلٌّ من قوات الأمن والميليشيات وسائر الجماعات المسلحة غير القانونية، ويعرب عن تصميمه على كفالة محاسبة الجناة. ويرحب مجلس الأمن بقرار الاتحاد الأفريقي فتح تحقيق متعمق يتناول انتهاكات حقوق الإنسان وخروقاتها المرتكبة ضد الأفراد في بوروندي.

''ويشير مجلس الأمن إلى أهمية احترام دستور بوروندي وكذلك اتفاق أروشا للسلام والمصالحة المبرم في آب/أغسطس ٢٠٠٠، ويؤكد أن الحالة السائدة في بوروندي يمكن أن تقوض بشكل خطير المكاسب الكبيرة التي تحققت من خلال اتفاق أروشا وهو ما سيجلب عواقب مدمرة على بوروندي والمنطقة ككل.

''ويحث مجلس الأمن جميع الأطراف المعنية على أن ترفض التمرد المسلح بغية إيجاد حلّ للأزمة الراهنة، ويوجه مرة أخرى نداءً عاجلاً إلى أصحاب المصلحة البورونديين لكي يجروا حواراً فيما بينهم ويجنبوا بلدهم ومواطنيهم مزيدا من المعاناة. ويعرب مجلس الأمن من جديد عن اقتناعه بأن الحوار الحقيقي والشامل للجميع الذي يقوم على احترام الدستور واتفاق أروشا هو أفضل السبل إلى تمكين أصحاب المصلحة البورونديين من التوصل لحلٍّ توافقي للأزمة في بلدهم ومن الحفاظ على السلام وتوطيد الديمقراطية وسيادة القانون. ويحيط مجلس الأمن علما بتأسيس اللجنة الوطنية للحوار بين الأطراف البوروندية.

''ويشدد مجلس الأمن مجدداً على أهمية جهود الوساطة التي يقودها الرئيس الأوغندي، يويري موسيفيني، باسم جماعة شرق أفريقيا على نحو ما أقرها الاتحاد الأفريقي، ويشدد على أهمية استئناف عملية الوساطة على وجه السرعة، ويحث الحكومة البوروندية وسائر الجهات المعنية صاحبة المصلحة على أن تبدي تعاونا تاما مع الوسيط. ويؤكد مجلس الأمن أهمية عقد حوار بين الأطراف البوروندية بالتنسيق مع حكومة بوروندي وجميع الجهات المعنية والسلمية صاحبة المصلحة، سواء أكانت تلك الجهات في بوروندي أو خارج البلد، بغية التوصل إلى حلّ توافقي للأزمة الراهنة ينبع من العناصر الوطنية.

''ويرحب مجلس الأمن بقرار مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي زيادة عدد مراقبي حقوق الإنسان والخبراء العسكريين الذين ينشرهم الاتحاد الأفريقي في بوروندي، ويكرر دعوته الحكومة البوروندية وسائر أصحاب المصلحة أن يبدوا التعاون التام مع هؤلاء المراقبين والخبراء لتسهيل نشرهم وتنفيذهم ولايتهم

بشكل فعال وفوري. ويحيط مجلس الأمن علماً بقرار الاتحاد الأفريقي فرض جزاءات محددة الأهداف تشمل حظر السفر وتجميد الأصول على جميع أصحاب المصلحة البورونديين الذين يأتون أعمالا أو يصدرون بيانات تساهم في إدامة العنف وتعرقل مساعي حل الأزمة، ويعرب عن اعتزامه متابعة الحالة عن كثب والتصدي لأي إجراءات تهدد السلام والأمن والاستقرار في بوروندي“.
